قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾
"دراسة تفسيرية مقارنة في تفاسير أهل السنة"

تقى رمان* د. عبد الله الزيوت**

تاريخ وصول البحث: 2020/1/26م **تاريخ قبول البحث: 2020/10/4م**

ملخص

تتناول هذه الدراسة الآية 39 من سورة الرعد، وهي قوله تعالى: **﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾**، دراسة تفسيرية مقارنة في تفاسير أهل السنة، حيث إنها تقف على أقوال المفسرين في الآية الكريمة، مع الأدلة المعتمد عليها في هذه الأقوال، وتبحث في صحة هذه الأدلة، ومدى صحة الاستدلال بها على القول المذكور، ومن ثمّ تبحثُ في سبب اختلاف المفسرين في الآية، وصولاً إلى الرأي الراجح من بين هذه الأقوال المتعددة، المدعم بالأدلة، والذي تم التوصل إليه عبر قواعد ترجيحية معتبرة عند علماء التفسير وعلوم القرآن من المتقدمين والمتأخرين، وقد جاءت هذه الدراسة في تمهيد ومبحثين، يضم كل مبحث منهما مطلبين، لتصل أخيراً إلى مجموعة من النتائج أهمها: إمكانية الجمع بين كثير من الأقوال التي يظن فيها الاختلاف، بالإضافة إلى عدم صحة كثير من الأدلة المعتمد عليها، وكذلك خطأ الاستدلال ببعض الأدلة الصحيحة على الأقوال المذكورة.

الكلمات الدالة: التفسير، التفسير المقارن، دراسة مقارنة.

Allah Almighty said: "Allah will erase what He wills, and it will be established with Him the Mother of the Book". A comparative exegesis study in the commentaries of the Sunnis

Abstract

This study deals with verse 39 of Surat Al-Raad, a comparative explanatory study in the interpretations of the Sunnis, as it stands on the sayings of the interpreters in the verse, with the evidence relied upon in these sayings, and examines the validity of these evidence, and the validity of its inference to the aforementioned saying, and then It examines the reason for the differing interpreters in the verse, leading to the most correct opinion among these multiple sayings, supported by evidence, which was reached through weighted rules considered by the scholars of interpretation and the sciences of the Qur'an from the applicants and the late, and this study came in a preliminary and two articles, each of which includes two requirements.

Finally, it reached to many of results, the most important results are: the ability to combine many of the sayings in which the difference is thought, in addition to the incorrectness

* باحثة.

** أستاذ مشارك، الجامعة الأردنية.

of many of the reliable evidence, as well as the error of inferring benefit of some correct evidence on some of the said statements.
Kewwords: interpretation, Comparative interpretation, A comparative study.

المقدمة.

الحمد لله ربّ كلّ شيء، والصلاة والسّلامُ على الرسول العربي الأمين، أنزل الله عليهِ القرآن كِتاباً أحكمت آياته ثمّ فصّلت من لدن حكيم خبير، اللهم صلِّ وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد أنزل الله تعالى الكتاب الحكيم، وجعله معجزة باقية إلى يوم الدِّين، وقيَض الله تعالى له من علماء الأمة الإسلامية وأعلامها مَنْ يتناول آياته بالتفسير والبيان، وقد اختلف المفسرون في تفسيرهم لبعض الآيات القرآنية، ومن الآيات التي كثرَ فيها الخلافُ، وتعددت فيها الأقوال والآراء، ودعّمها أصحابها ما أمكنهم بقرائن وحجج، منها ما صح، ومنها ما لم يثبت دليلاً على ما قاله صاحبُه، قوله تعالى: **﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾**[الرعد: 39]، ومن هنا جاءت فكرة هذه الدّراسة، دراسة نُوازن فيها بين الأقوال التفسيرية المبثوثة في تفاسير أهل السنة؛ بُغية الوصول إلى أقرب الأقوال وأصوبها في الكشف عن حقيقة مراد الله تعالى من هذه الآية الكريمة، وكلّ ذلك مُحاولةٌ قد تصيب الهدفَ وقد تَقصُر، سائلين الله العليم أن يؤتينا من لدنه علماً، وأن يدلّنا ويبصّرنا بالحقيقة.

مشكلة الدراسة.

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن **السؤال الرئيس** الآتي: ما الأقوال التفسيرية المختلفة الواردة في قوله تعالى: **﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾** ؟ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما الأقوال التفسيرية الواردة في قوله تعالى: **﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾؟**
2. ما الأقوال التفسيرية الواردة في قوله تعالى: **﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾؟**
3. ما الأدلة التي اعتمد عليها المفسرون في تفسير الآية الكريمة؟
4. ما موطن الخلاف في الآية الكريمة؟ وما الأسباب التي أدت إلى اختلاف المفسرين في تفسيرها؟
5. ما الرأي الراجح في المسألة؟

أهمية الدراسة.

تظهر أهمية الدراسة فيما يأتي:

1- لم تحظ آية المحو والإثبات –فيما بحثنا– بدراسة علمية مستقلة تجمع أقوال المفسرين فيها، ثم توازن بينها، وتُظهر القول الراجح من تلك الأقوال، ولذلك يتوقع الباحثان أن يقدما إلى المكتبة الإسلامية إضافة ولو يسيرة في هذا المجال.

2- هذه الدراسة تُعدُّ مثالاً تطبيقيًّا على التفسير المقارن؛ والذي يقوم على جمع الأقوال المختلفة ثم الموازنة بينها، وذِكْر الراجح في ذلك مع الدليل، وهذا النوع من الدراسة يفيد طلبة العلم عامة وطلبة علم تفسير القرآن الكريم خاصة.

أهداف الدراسة.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- عرض الأقوال التفسيرية المختلفة الواردة في قوله تعالى: **(يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ)**.
2- عرض الأقوال التفسيرية المختلفة الواردة في قوله تعالى: **(وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ)**.
3- إظهار الأدلة التي اعتمد عليها المفسرون في تفسيرهم لهذه الآية.
4- الكشف عن موطن الخلاف بالإضافة إلى الأسباب التي أدت إلى اختلاف المفسرين في تفسير الآية الكريمة.
5- محاولة الوقوف على القول الراجح من أقوال المفسرين في الآية الكريمة.

منهج الدراسة.

تقتضي طبيعة هذه الدراسة استعمال المناهج الآتية:

1- **المنهج الاستقرائي**، وذلك لاستقراء مجموعة من كتب التفسير المتعددة، وجمع أقوال المفسرين منها حول الآية الكريمة، وهذا الاستقراء وإن لم يكن تامّاً إلا أنه أقرب إلى الشمول، فقد تمّ حصر معظم الأقوال المعتبرة، وما لم يُذكر، لا يخرج عن جملة ما تمّ ذكره من أقوال.
2- **المنهج التحليلي الاستنباطي**، وذلك لتصنيف الأقوال في الآية وتحليلها، وبيان أسباب اختلاف المفسرين، ومحاولة الجمع أو الترجيح بين الأقوال.
3- **المنهج المقارن:** وذلك للقيام بعملية موازنة ضمنية أثناء عرض الأقوال وأدلتها للوصول إلى أصح الأقوال وأصوبها. ومقارنة القول التفسيري ذاته مع دليله وانسجامه معه وصحة الاستدلال به، اعتمادًا على معايير القبول والرد المعتمدة (اللغة والأثر والسياق والعقل).

الدراسات السابقة.

لم نقف –في حدود اطلاعنا وبحثنا– على دراسة علمية اختصت بدراسة الآية الكريمة دراسة مقارنة، إلا أن المفسرين تناولوا هذه الآية في تفاسيرهم كغيرها من آيات القرآن الكريم، وكذلك أفادت هذه الدراسة من بعض الدراسات التطبيقية، في الخطوط العامة للبحث، من أبرزها دراسة صالح، جاد الله بسّام، والدكتور جهاد النصيرات، **لا إكراه في الدين: دراسة تفسيرية مُقارنة**، الجامعة الأردنية/ عمادة البحث العلمي، مجلة دراسات (علوم الشريعة والقانون)، 2015م، مجلد (42)، العدد (3).

خطة الدراسة.

اقتضت طبيعة الدراسة أن تُقسَّم على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها تُعرَضُ أسئلة الدراسة وأهميتها وأهدافها ومنهج الدراسة والدراسات السابقة.

التمهيد: التعريف بسورة الرعد.

المبحث الأول: الأقوال التفسيرية في الآية الكريمة وأدلتها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الأقوال التفسيرية في قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ وأدلتها.
المطلب الثاني: الأقوال التفسيرية في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ وأدلتها.
المبحث الثاني: موطن الخلاف وأسباب الاختلاف في تفسير الآية، والراجح من الأقوال، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: موطن الخلاف وأسباب اختلاف المفسرين في الآية.
المطلب الثاني: الراجح من الأقوال في معنى الآية.
الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

التمهيد: التعريف بسورة الرعد.

لم يختلف أحد في تسمية السورة بسورة الرعد، وأرجع المفسرون سبب تسميتها لورود ذكر الرعد فيها[1]، إلا أنه اختُلف في مكيتها ومدنيتها[2]، وهي مكية على ما رجحه السيوطي عندما جمع بين روايتي ابن عباس المتعارضتين في تحديد مكية ومدنية السورة[3]، ويرجح الباحثان مكية السورة؛ لأن سياق حال السورة يظهر مكيتها[4]، من تسلية لحال الرسول ﷺ في دعوته، وتثبيته وتذكيره بالأنبياء الذين قد سبقوه، فيخاطبه الله ويؤنسه: "فلا يعيبك أعداؤك بأن يكون لك أزواج وذرية، كما كان لإخوانك المرسلين، فلأي شيء يقدحون فيك بذلك وهم يعلمون أن الرسل قبلك كذلك؛ إلا لأجل أغراضهم الفاسدة وأهوائهم؟ وإن طلبوا منك آية اقترحوها فليس لك من الأمر شيء"[5]، هذه من جانب، ومن جانب آخر فقد اشتملت على خصائص السور المكية، ولا مانع من وجود آيات مدنية فيها[6].

"وأقيمت هذه السورة على أساس إثبات صدق الرسول ﷺ فيما أوحي إليه من إفراد الله بالإلهية، والبعث، وإبطال أقوال المكذبين، فلذلك تكررت حكاية أقوالهم خمس مرات موزعة على السورة بدءًا ونهاية، ومهد لذلك بالتنويه بالقرآن وأنه منزل من الله تعالى، والاستدلال على تفرده تعالى بالإلهية بدلائل خلق العالمين، ونظامهما الدال على انفراده بتمام العلم والقدرة، وإدماج الامتنان لما في ذلك من النِعم على الناس، ثم انتقل إلى تفنيد أقوال أهل الشرك ومزاعمهم في إنكار البعث، وتهديدهم أن يحل بهم ما حل بأمثالهم، والتذكير بنعم الله على الناس، وإثبات أن الله هو المستحق للعبادة دون آلهتهم، وأن الله العالم بالخفايا وأن الأصنام لا تعلم شيئا ولا تنعم بنعمة، والتهديد بالحوادث الجوية أن يكون منها عذاب للمكذبين كما حل بالأمم قبلهم، والتخويف من يوم الجزاء، والتذكير بأن الدنيا ليست دار قرار، وبيان مكابرة المشركين في اقتراحهم مجيء الآيات على نحو مقترحاتهم، ومقابلة ذلك بيقين المؤمنين وما أعد الله لهم من الخير، وأن الرسول ﷺ ما لقي من قومه إلا كما لقي الرسل–عليهم السلام– من قبله، والثناء على فريق من أهل الكتب يؤمنون بأن القرآن منزل من عند الله، والإشارة إلى حقيقة القدر ومظاهر المحو والإثبات، وما تخلل ذلك من المواعظ والعبر والأمثال"[7].

المبحث الأول:

الأقوال التفسيرية في قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ وأدلتها.

المطلب الأول: الأقوال التفسيرية في قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ وأدلتها.

لا بدّ من الإشارة إلى أن الأقوال التفسيرية المذكورة هُنا، مشتركةٌ بين عدد من المفسرين كما سيظهر، وقد ركزنا على القول التفسيري ذاته، ثمّ ذكرنا من قال به من المفسّرين.

وجاءت هذه الأقوال مع نسبتها إلى قائليها كما يأتي:

القول الأول: (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ)؛ أي: ينسخ من القرآن ما يشاء وَيُثْبِتُ؛ أي: يدعه ثابتًا فلا ينسخه، وهو المحكم، لما تقتضيه الحكمة بحسب الوقت.

وممن **ذهب** إلى هذا القول ابن قتيبة[8]، وذكره كلّ من الطبري في تفسيره[9]، والماتريدي[10]، والثعلبي[11]، والماوردي[12]، والبغوي[13]، والزمخشري[14]، وابن الجوزي[15]، والعز بن عبد السلام[16]، والبيضاوي[17]، وأبو حيان[18]، والبقاعي[19]، وأبو السعود[20]، والآلوسي[21].

أدلة هذا القول عند قائليه:

– ما روي عن ابن عباس أنه قال: (يَمْحُوا اللَّهُ ما يَشاءُ): من القرآن. يقول: يبدل الله ما يشاء فينسخه، ويثبت ما يشاء فلا يبدله، (وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ)، يقول: وجملة ذلك عنده في أمّ الكتاب، الناسخ والمنسوخ، وما يبدل وما يثبت، كلُّ ذلك في كتاب[22].

ولم نقف على رواية واحدة في كتب الصحاح أو السنن تؤيد أو تقوي هذه الرواية[23]، وقصارى ما وجدناه روايات متعددة مختلفة في الآية الكريمة منسوبة لابن عباس أخرجها ابن أبي حاتم في تفسيره[24]، وذكرها البيهقي في الأسماء والصفات[25]، والقضاء والقدر[26]، وهي روايات مختلفة، وما فيها متناقض؛ فتارة يفسرها بالنسخ وتارة بأمور أخرى، ولا يتصور أن ابن عباس فسر الآية بشكل متناقض ومختلف في كل مرة.

– ما أخرجه ابن أبي حاتم عن مجاهد قال: قالت قريش حين أنزل: **﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾** [الرعد: 38] ما نراك يا محمد تملك لله شيئًا لقد فرغ من الأمر، فأنزل الله: **﴿يَمْحُوا اللَّهُ ما يَشاءُ وَيُثْبِتُ﴾**[27]، والظاهر أن الرواية مسوقة على أنها سبب نزول قوله تعالى: **﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾**[الرعد: 39]، والحقيقة أن الأمر ليس كذلك، فقد راجعنا كتب أسباب النزول، ولم نجد ـ فيما بحثنا ـ للآية سبب نزول. فعلى هذا لا تصح الرواية للاستدلال بها على هذا الرأي.

القول الثاني: يمحو الله ما يشاء من الأسباب، ويثبت الأقدار.

قاله التستري[28]، وذكر معناه ابن كثير فقال: "إن الأقدار ينسخ الله ما يشاء منها، ويثبت منها ما يشاء"[29]. ولم نجد من دليل صريح يقوّي هذا الرأي، إنما قد يُفهم من هذا الرأي أن أصحابه فهموا الآية على عمومها ومثّلوا بأقرب شيء يتضح به مفهوم الآية، فذكروا الأقدار؛ لأن كل شيء قد يندرج تحتَ الأقدار والأسباب. وممن ذهب إلى هذا القول السعدي[30].

القول الثالث: يمحو الله ما يشاء من أمور عباده، فيغيّره، إلا الشقاء والسعادة، والحياة والموت فإنهما لا يُغَيَّران.

ذكره الطبري في تفسيره عن مجاهد وابن عباس[31]، والماتريدي بمعناه[32]، والماوردي[33]، والسمعاني[34]، والبغوي[35]، والنيسابوري[36]، وابن الجوزي[37]، والعز بن عبد السلام[38]، وأبو حيان[39]، ونقله السيوطي في الدر المنثور[40].

أدلة هذا القول عند قائليه:

– ما رواه حُذَيْفَة بن أسيد عَن النَّبِي ﷺ أَنه قَالَ: "إِذا وَقعت النُّطْفَة فِي الرَّحِم، وَمضى عَلَيْهَا خمس وَأَرْبَعُونَ لَيْلَة، قَالَ الْملك: يَا رب، أذكر أم أُنْثَى؟ فَيَقْضِي الله، وَيكْتب الْملك، فَيَقُول: يَا رب، أشقي أم سعيد؟ فَيَقْضِي الله تَعَالَى، وَيكْتب الْملك،

فَيَقُول: يَا رب مَا الْأَجَل؟ وَمَا الرزق؟ فَيَقْضِي الله تَعَالَى وَيكْتب الْملك ثمَّ لَا يُزَاد فِيهِ وَلَا ينقص"[41].

وهذا الحديث صحيحٌ، ولكن يرد إشكال مكرر، إذ قد يصح الحديثُ ولكن لا يُستدل به، فليسَ ها هنا موضع الاستدلال به، والذهابُ إلى تخصيص الآية بهذا الحديث يحتاجُ إلى دليل واضح على التخصيص، والحديث لم يرد في سياق تفسير الآية، حيثُ إنّ القيام بتفسير الآية بحديث نبوي لم يرد في سياق التفسير، يُعد من قبيل اجتهاد المُفسّر.

القول الرابع: إنّ الله يمحو ما يشاء ويثبت من كتابٍ سوى أمّ الكتاب الذي لا يُغَيَّرُ منه شيء.

ذكره الطبري في تفسيره[42]. ومكي ابن أبي طالب[43]، والماوردي[44]، والرازي[45]، والعز بن عبد السلام[46].

أدلة هذا القول عند قائليه:

- ما رواه أبو الدرداء عن النبي ﷺ: "أن الله ﷻ في ثلاث ساعات بقين من الليل ينظر في الكتاب الذي لا ينظر فيه أحد غيره، فيمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء"[47].

وهذه الرواية التي نقلها الرازي، لم نجدها في كتب الصحاح والسنن، والرواية إن صحّت، فإنها لا تُصرّح بوجود كتابين، وعند التحقيق في صحة الرواية، وجدنا أنها لا تصحّ سنداً، فقد قال فيه محقق تفسير الكشف والبيان: "حديث ضعيفٌ جداً"[48]، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: "وفيه زيادة بن محمد الأنصاري، وهو منكر الحديث"[49]، كما أن الحديث وارد عند الدارقطني[50]، وعند العقيلي في الضعفاء الكبير، حيثُ علق عليه فقال: "وَالْحَدِيثُ فِي نُزُولِ اللَّهِ ﷻ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ثَابِتٌ فِيهِ أَحَادِيثُ صِحَاحٌ، إِلَّا أَنَّ زِيَادَةَ هَذَا جَاءَ فِي حَدِيثِهِ بِأَلْفَاظٍ لَمْ يَأْتِ بِهَا النَّاسُ، وَلَا يُتَابِعُهُ عَلَيْهَا مِنْهُمْ أَحَدٌ"[51].

- ما أخرجه الطبري عن ابن عباس أنه قال في هذه الآية: **﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾**، قال: كتابان: كتابٌ يمحو منه ما يشاء ويثبت، وعنده أمّ الكتاب[52].

وهذه الرواية عن ابن عباس، يُقال فيها ما يقال في النقطة الأولى، فالأحاديث عن ابن عباس في هذه الآية لم تثبت، فقد بحثنا في كتب الصحاح، وفي كتب خاصة بمرويات ابن عباس، لم نجد فيها رواية صحيحة فيها تفسير للآية الكريمة، كما أن القول بأن الله تعالى عنده كتابان يحتاج إلى دليلٍ قاطع؛ لأنه من علم الغيب، وغاية ما نعلمه أن الله عنده اللوح المحفوظ، ولا نعلم إن كان فيه أكثر من كتاب.

فيثبت بذلك أن الرواية لا تصحّ دليلاً على القول.

القول الخامس: إنه يمحو كل ما يشاء، ويثبت كل ما أراد.

ذكره الطبري في تفسيره[53]، وقد نقل البقاعي عن الرازي في اللوامع ما يوضح المعنى فقال: "وقد أكثروا القول فيها، وعلى الجملة فكل ما تتعلق به المشيئة من الكائنات فهو بين محو وإثبات، محو بالنسبة إلى الصورة التي ارتفعت، إثبات بالنسبة إلى الصورة الثانية، والقضاء الأزلي، والمشيئة الربانية مصدر هذا المحو والإثبات، فلذلك هو القضاء وهذا هو القدر، فالقضاء مصدر القدر، والقدر مظهر القضاء، والله تعالى وصفاته منزه عن التغير. ولما تم ما أراد مما يتعلق بتألفهم، وختم بأنه سبحانه يفعل ما يشاء من تقديم وتأخير ومحو وإثبات"[54].

دليل هذا القول عند قائليه:

ما أخرجه الإمام الطبري عن أبي عثمان النَّهْديّ، أن عمر بن الخطاب قال وهو يطوف بالبيت ويبكي: "اللهم إن كنت

كتبت علي شِــقْوة أو ذنبًا فامحه، فإنك تمحو ما تشــاء وتثبت، وعندك أم الكتاب، فاجعله ســعادةً ومغفرةً"[55]. والرواية ذكرها البخاري في التاريخ الكبير[56]، وأبو عثمان النهدي ثقة[57].

القول الســـادس: يمحو من قد حان أجله، ويثبت من لم يجئ أجله إلى أجله، ويمحو قرونًا ويُثبتُ آخرين، وهذا في معنى الآجال[58].

ذكره الطبري في تفسيره وذهب إليه[59]، وذكره الماوردي[60]، والبغوي[61]، والزمخشري[62]، وابن الجوزي[63]، وأبو حيان[64]، وابن عجيبة[65].

دليل هذا القول عند قائليه:

ما أخرجه الإمام الطبري عن الحسـن في قوله: **﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَـاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾**، يقول: "يمحو من جاء أجله فذهب، والمثبت الذي هو حيٌّ يجري إلى أجله"[66].

وتفسير الحسن يُعد من قبيل ذكر بعض أفراد العام، أو تعبيرٌ بمثال يوضـح المعنى العام، وهذا المسلك في التفسير، من طرق السلف المعهودة في التعبير عن التفسير، وهو كذلك راجعٌ لاجتهاد المُفسّر.

القول الســابع: يغفر ما يشــاء من ذنوب عباده، ويترك ما يشــاء فلا يغفر. أو إذا أســلم المرء في آخر عمره، محيت سيئاته، فأبدلت حسنات، ومن كفر آخر عمره خُتم له بالكفر، فلم ينتفع بأعماله الصالحة التي كان قد عملها.

ذكره الطبري في تفسيره[67]، والماتريدي[68]، والماوردي[69]، والبغوي[70]، والزمخشري[71]، وابن الجوزي[72].

لم يصرح أصحاب هذا الرأي بدليلهم، لا سيما وأن هذا الرأي كان قد نُقل على سبيل التعداد والتمثيل على المعنى، لا على أنه قول معتمد دون غيره.

القول الثامن: ما يكتب الحفظة من الأعمال والأفعال يمحي عنها ما لا جزاء لها ولا ثواب؛ ويبقي ما له الجزاء والثواب ويترك مكتوبًا كما هو.

ذكره الماتريدي[73]، والسـمرقندي[74]، والماوردي[75]، والبغوي[76]، والزمخشـري[77]، والنيسـابوري[78]، وابن الجوزي[79]، والرازي[80]، وذكره الفيروزآبادي في تنوير المقباس[81].

دليل هذا القول عند قائليه:

ما روي عن عائشــة –رضـــي الله عنها– أنها قالت: "إن الحفظة إذا رفعت ديوان العبد، فإن كان في أوله وآخره خير، يمحو الله ما بينهما من السيئات، وإن لم يكن في أوله وآخره حسنات، يثبت ما فيه من السيئات"[82].

وقد أورد الســمرقندي في بحر العلوم هذه الروايةَ، بلا تخريج، ولم نقف –في حدود ما بحثنا– على مصـــدر هذا الحديث لا في كتب الصحاح ولا السنن ولا في مسند عائشة لابن أبي داود.

القول التاسع: يقضي على العبد البلاء، فيدعو العبد، فيزول عنه كما روي في الخبر: "الدُّعَاءُ يَرُدُّ البَلاَءَ".

ذكره السمرقندي[83]، والرازي[84].

أدلة هذا القول عند قائليه:

أحاديث كثيرةٌ في هذا الموضوع، مفادها أن الدعاء والقدر يتعالجان حتى يوم القيامة[85]، وأن الدعاء يرد البلاء.

ولكن هذه الأحاديث ليست نصًّا في تفسير الآية الكريمة، وعلى فرض صحة هذه الروايات، فهي محتاجة لمزيد بحث وتحقيق، حيثُ إنها لم ترد في الصحاح ولا في السنن، وفي الجامع الصحيح للسنن والمسانيد، بعد ذكر قوله ﷺ: "عَنْ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "لَا يَرُدُّ الْقَضَاءَ إِلَّا الدُّعَاءُ وَلَا يَزِيدُ فِي الْعُمُرِ إِلَّا الْبِرُّ"[86]، قيل: إن هذا مجاز، فالزيادةُ مجازية بمعنى أن الله يباركُ في العمر، فكأنه زاد فلا يضيع منه شيء، وردّ القضاء من هذا الباب[87].

القول العاشر: أن أنشأه في الابتداء يمحو؛ ليس على أن كان مثبتًا فمحاه، ولكن أنشأه هكذا ممحوا؛ وهو كقوله: {فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ} [الإسراء: 12] ليس أنه كان منشأ كذا ثم محي؛ ولكن أنشأه في الابتداء ممحوًّا، وكقوله: {رَفَعَ السَّمَاوَاتِ} [الرعد: 2] ليس أنها كانت موضوعة ثم رفعها؛ ولكن أنشأها مرتفعة كما هي، فعلى ذلك هذا.

ذكره الماتريدي[88]، وقريب من ذلك قال القشيري: "المشيئة لا تتعلق بالحدوث، والمحو والإثبات متصلان بالحدوث. فصفات ذات الحق-سبحانه- من كلامه وعلمه، وقوله وحكمه لا تدخل تحت المحو والإثبات، وإنما يكون المحو والإثبات من صفات فعله المحو يرجع إلى العدم، والإثبات إلى الإحداث"[89].

وقال ابن عطية في ذلك: "وتخبط الناس في معنى هذه الألفاظ، والذي يتخلص به مشكلها: أن نعتقد أن الأشياء التي قدرها الله تعالى في الأزل وعلمها بحال ما لا يصح فيها محو ولا تبديل، وهي التي ثبتت في أُمِّ الْكِتابِ وسبق بها القضاء، وهذا مروي عن ابن عباس وغيره من أهل العلم، وأما الأشياء التي قد أخبر الله تعالى أنه يبدل فيها وينقل كعفو الذنوب بعد تقريرها، وكنسخ آية بعد تلاوتها واستقرار حكمها- ففيها يقع المحو والتثبيت فيما يقيده الحفظة ونحو ذلك، وأما إذا رد الأمر للقضاء والقدر فقد محا الله ما محا وثبت ما ثبت. وجاءت العبارة مستقلة بمجيء الحوادث، وهذه الأمور فيما يستأنف من الزمان فينتظر البشر ما يمحو أو ما يثبت وبحسب ذلك خوفهم ورجاؤهم ودعاؤهم"[90].

أدلة هذا القول عند قائليه:

- **من الاستعمال القرآني للألفاظ:**

(فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ) ليس أنه كان منشأ كذا ثم محي؛ ولكن أنشأه في الابتداء ممحوًّا. فالله جعل الممحو ممحوًا في أصله لا أنه كان مثبتا ثمّ محاه.

- **من أصول العقيدة:**

أن المحو والإثبات فيما يعتقده البشر، أما عند الله فكلّ شيءٍ ثابت. كما أشار لذلك ابن عطية.

هذا بالإضافة إلى أن المحو والإثبات متصلان بالحدوث، والحدوث أمرٌ متعلق بأمور البشر، والمشيئة لا تتعلق بالحدوث، فدل على أن الممحو هكذا في أصله والمثبت هكذا في أصله، ولكنه بمقياس البشر شيءٌ آخر، كما أشار لذلك القشيري[91].

القول الحادي عشر: (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ): المعنى أنَّ الله سبحانه يمحو من الأمور ما يشاء، ويغيّرها عن أحوالها مما سَبَقَ في علْمه مَحْوُهُ وتغييرُهُ، ويثبتها في الحَالةِ التي يَنْقُلُها إليها حَسَبَ ما سَبَقَ في علْمه[92].

قاله الثعالبي وذهب إليه، وهو قولٌ وجيه، ممكنٌ عقلاً، فالله تعالى يمحو ويُثبت ما أراد أن يثبته ويمحوه، وهو بذلك

قريبٌ من القول السابق، فالمحو والإثباتُ مقدرٌ مسبقٌ في علمِ الله تعالى الأزلي، ولكنه في علم البشر حادثٌ. وهذا يتناسب مع تنزيه الله تعالى عن الحوادث، وهذا الرأي قريبٌ جدًا من الرأي السابق.

القول الثاني عشر: يمحو المعرفة عن قلب مَن يشاء وَيُثْبِتُ في قلب مَن يشاء.

ذكره السمرقندي[93]، ولم يصرح بدليل عليه.

القول الثالث عشر: يَمْحُو اللَّهُ ما يَشاءُ يعني الآباء وَيُثْبِتُ يعني الأبناء.

ذكره الثعلبي[94]، وهذا القول وإن كان معناهُ في ذاته صحيحاً، فموت الآباء يُعد محواً والأبناء إثباتاً، فإنه لا يتلاءم مع الآية الكريمة وسياقها. وهذا الرأي قريبٌ من القول الذي فسرَ المحوَ بمحو الآجال والقرون[95].

القول الرابع عشر: يمْحُو اللَّهُ ما يَشاءُ يعني القمر وَيُثْبِتُ يعني الشمس.

ذكره الثعلبي[96]، والرازي[97]، والقرطبي[98]، وأبو حيان[99]، وهو قول السدي.

دليل هذا القول عند قائليه:

استدل أصحاب هذا القول بقوله تعالى: ﴿**فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً**﴾[الإسراء: 12]، ولكن هل مقصود الآية هُنا محو الشمس والقمر؟ فالدليلُ لم يصح وجه الاستدلال به، فمحو الليل صحيحٌ في ذاته، ولكن هل هوَ المقصود في الآية الكريمة محل البحث؟

القول الخامس عشر: يمحو الدنيا ويثبت الآخرة.

ذكره الرازي[100]، والقرطبي[101].

ولم يصرح أصحاب هذا القول بدليل، إنما هو نتاج الاجتهاد والتمثيل لما من حقه المحو الإثبات.

القول السادس عشر: يمحو من الشرائع والكتب الممحوّة.

التوراة، والإنجيل والزبور، والمثبت هو القرآن الذي أنزل على محمد ﷺ. أو ينسخ من الشرائع والأحكام المتقدمة في التوراة والإنجيل ما يشاء ويثبت القرآن.

ذهب إليه واختاره السمرقندي[102]، والرازي[103]، والقاسمي[104]، وأبو زهرة[105]، والقطان[106]، ودروزة[107]، وأصحاب المنتخب[108].

دليل هذا القول عند قائليه:

سياق الآية الكريمة، ففي الآية رد لشبهات كثيرة أثارها الكفار، قالوا: "لو كان رسولاً من عند الله لكان أي شيء طلبنا منه من المعجزات أتى به ولم يتوقف ولما لم يكن الأمر كذلك علمنا أنه ليس برسول، فأجاب الله عنه بقوله: ﴿**وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ**﴾[الرعد: 38]، وتقريره: أن المعجزة الواحدة كافية في إزالة العذر والعلة، وفي إظهار الحُجَّة والبينة، فأما الزائد عليها فهو مفوض إلى مشيئة الله تعالى إن شاء أظهرها وإن شاء لم يظهرها، ولا اعتراض لأحد عليه في ذلك. وقالوا: لو كان في دعوى الرسالة محقًّا لما نسخ الأحكام التي نص الله تعالى على ثبوتها في الشرائع المتقدمة

نحو التوراة والإنجيل، لكنه نسخها وحرفها نحو تحريف القبلة، ونسخ أكثر أحكام التوراة والإنجيل، فوجب أن لا يكون نبيًا حقًا. فأجاب الله ﷻ عنه بقوله: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾[الرعد: 39]. ويمكن أيضًا أن يكون قوله: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾[الرعد: 38] كالمقدمة لتقرير هذا الجواب"[109].

القول السابع عشر: ظاهر الآية العموم في كل شيء كما يقتضيه ظاهر اللفظ.

ذهب إليه الواحدي[110]، وابن عطية قائلاً: "وهذا التخصيص في الآجال أو غيرها لا معنى له، وإنما يحسن من الأقوال هنا ما كان عاما في جميع الأشياء، فمن ذلك أن يكون معنى الآية أن الله تعالى يغير الأمور على أحوالها، أعني ما من شأنه أن يغير –على ما قدمناه– فيمحوه من تلك الحالة ويثبته في التي نقله إليها"[111]. وذكره ابن الجوزي من ضمن الأقوال[112]، وذكره الرازي[113]، وذهب إليه القرطبي[114]، وأبو السعود قائلاً: " والأنسبُ تعميمُ كل من المحو والإثبات ليشمل الكل ..."[115] وذهب إليه الشوكاني[116]، والقنوجي[117]، وعبد الكريم الخطيب[118]، وابن عاشور[119].

وقد ذكر ابن عجيبة أن ابن جزي ردّ فقال ما نصه: "قال ابن جزي: وهذا ترده القاعدة المقررة بأن القضاء والقدر لا يتبدل، وعلم الله لا يتغير"[120].

ثم عقب قائلاً: "أما القضاء المبرم وهو: علم الله القديم الذي استأثر الله به، فلا شك أنه لا يتبدل ولا يتغير، وأما القضاء الذي يبرز إلى علم الخلائق من الملائكة وغيرهم، فيقع فيه المحو والإثبات؛ وذلك أن الحق تعالى قد يُطلعهم على بعض الأقضية، وهي عنده متوقفة على أسباب وشروط، يخفيها عنهم بقهريته، ليظهر اختصاصه بالعلم الحقيقي، فإذا أراد الملائكة أن ينفذوا ذلك الأمر محاه الله تعالى، وأثبت ما عنده في علم غيبه، وهو أُمُّ الكتاب، حتى قال بعضهم: إن اللوح المحفوظ له جهتان: جهة تلي عالَم الغيب، وفيه القضاء المبرم، وجهة تلي عالَم الشهادة، وفيه القضاء الذي يُرد ويُمْحى؛ لأنه قد تكتب فيه أمور، وهي متوقفة على شروط وأسباب في علم الغيب، لم تظهر في هذه الجهة التي تلي عَالَم الشهادة، فيقع فيها المحو والإثبات، وبهذا يندفع إشكالات كقوله في الحديث: «لا يَرُدُ القَضَاءَ إلا الدُّعَاءُ، وصِلةُ الرَّحِم تزيدُ في العُمُر»"[121].

وقد رد الشوكاني على ابن عجيبة فقال: "وَالْأَوْلَى أَوْلَى كَمَا تُفِيدُهُ (مَا) فِي قَوْلِهِ: [مَا يَشَاءُ] مِنَ الْعُمُومِ مَعَ تَقَدُّمِ ذِكْرِ الْكِتَابِ فِي قَوْلِهِ: [لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ]، وَمَعَ قَوْلِهِ: [وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ]؛ أَيْ: أَصْلُهُ، وَهُوَ اللَّوْحُ الْمَحْفُوظُ، فَالْمُرَادُ مِنَ الْآيَةِ أَنَّهُ يَمْحُو مَا يَشَاءُ مِمَّا فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ فَيَكُونُ كَالْعَدَمِ، وَيُثْبِتُ مَا يَشَاءُ مِمَّا فِيهِ فَيَجْرِي فِيهِ قَضَاؤُهُ وَقَدَرُهُ عَلَى حَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ مَشِيئَتُهُ، وَهَذَا لَا يُنَافِي مَا ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ مِنْ قَوْلِهِ: «جَفَّ الْقَلَمُ»؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَحْوَ وَالْإِثْبَاتَ هُوَ مِنْ جُمْلَةِ مَا قَضَاهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ. وَقِيلَ: إِنَّ أُمَّ الْكِتَابِ هُوَ عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا خَلَقَ وَمَا هُوَ خَالِقٌ"[122].

والحقّ أن القول محتملٌ للصواب، فالمحوُ والإثباتُ عامٌ في كلّ شيء، إلا أننا سنرى أن السياق سيحدد ويخصص لنا هذا العموم –كما سيأتي– والذي سيخصصه السياق سيكون من جملة ما يُمحى وما يُثبَت.

وبعد عرض الآراء وأدلتها، يمكن إجمالها وتلخيصها، ونرى أنها اتجهت في اتجاهات ثلاثة:

الاتجاه الأول: ذهب إلى تحديد المقصود بالمحو الإثبات: وهؤلاء انقسموا إلى آراء عدة:

الأول: أن المقصود بها ما ينسخ الله من القرآن وما يثبته فلا ينسخه.

الثاني: ذهب إلى تحديد الممحو والمثبت ومثل لذلك بأمثلة: (الشمس والقمر) (الآباء والأبناء) (الآجال والقرون) (الحياة والموت) (السيئات والحسنات) (الجهل والمعرفة) (الكتب السماوية السابقة والقرآن).

والثالث: ذهب إلى أن ظاهر الآية العموم في كلّ شيء، والمحو والإثبات من جملة ما قضاه الله ﷻ.

<u>الاتجاه الثاني:</u> ذهب إلى تحديد الكتاب الذي يمحى منه، واعتبر الكتاب كتابان؛ كتاب فيه تغير، وكتاب آخر ثابت هو الأصل. وهؤلاء مشتركون مع الاتجاه السابق، إلا أنهم أشاروا لهذه الجزئية، ففرقوا بين المشيئة والإرادة، فجعلوا المحو والإثبات متعلق بالمشيئة، أما ما يتعلق بالإرادة فلا يتطرق إليه تغيير أو تبديل.

<u>الاتجاه الثالث:</u> ذهب إلى أن الممحو والمثبت هكذا أنشأه الله، فهو عنده ممحو في الأصل أو مثبت في الأصل، ولكن بالنسبة للبشر يختلف النظر؛ لأن المحو والإثبات متصلان بالحدوث بالنسبة لنا نحن البشر، أما عند الله فأصل الإنشاء إما محو أو إثبات.

المطلب الثاني: الأقوال التفسيرية في معنى قوله تعالى: **﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾** وأدلتها.

والأقوال التفسيرية المذكورة هُنا، ليس كل قول منها لمُفسّرٍ واحدٍ، إنما قد يشترك فيه عدد من المفسرين، والتركيز هنا على ذات القول التفسيري، وقد جاءت هذه الأقوال مع نسبتها إلى قائليها على النحو الآتي:

<u>القول الأول: عنده الحلال والحرام.</u>

ذكره الطبري[123]، والماوردي[124]، والعز بن عبد السلام[125].

دليل هذا القول عند قائليه:

ما أخرجه الإمام الطبري مالك بن دينار قال: سألت الحسن: قلت: (أمُّ الكتاب)، قال: الحلال والحرام، قال: قلت له: فما (الحمد لله رب العالمين) قال: هذه أمُّ القرآن[126].

وهذا القول نتاج اجتهاد، وقد يكون من باب التمثيل على المعنى، ولكنه ليس كلّ المعنى.

<u>القول الثاني: عنده جملة الكتاب وأصله، وهو اللوح المحفوظ كتب فيه كلّ شيء قبل أن يخلقهم، وأم الكتاب، أصل</u> كلّ كتاب وفيه أصل الشرائع الثابت الذي لا يتغير، وهو اللوح المحفوظ؛ لأن كل كائن مكتوب فيه[127].

وممن ذهب إلى هذا القول الطبري[128]، والسمرقندي[129]، والماوردي[130]، والقشيري[131]، والواحدي[132]، والزمخشري[133]، وابن الجوزي[134]، والرازي[135]، والعز بن عبد السلام[136]، وابن جزي الكلبي[137]، وأبو السعود[138]، وابن عجيبة[139]، والسعدي[140]، والأيباري[141]، ومحمد سيد طنطاوي[142]، وأصحاب التفسير الميسر[143]، وأصحاب المنتخب[144]، والزحيلي[145].

أدلة هذا القول عند قائليه:

- ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: "كان الله ولا شيء معه ثم خلق اللوح وأثبت فيه أحوال جميع الخلق إلى قيام الساعة"[146]، وأصل الحديث عند البخاري[147].
- ما أخرجه الإمام الطبري عن قتادة أنه قال في معنى قوله تعالى: **﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾**: "جملة الكتاب وأصله"[148].

وقد رجح الإمام الطبري هذا المعنى مُعتمدًا على دليل عقلي، فقال ما نصه: "وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قولُ من قال: "وعنده أصل الكتاب وجملته، وذلك أنه تعالى ذكره أخبر أنه يمحُو ما يشاء ويثبت ما يشاء، ثم عقَّب ذلك بقوله: **(وَعِنْدَهُ**

أُمُّ الْكِتابِ)، فكان بيّنًا أن معناه. وعنده أصل المثبّت منه والمَمحوّ، وجملتُه في كتاب لديه"[149].

وبنحوِ هذا قال الثعالبي، ونص عبارته: "وأصوَبُ ما يفسَّر به **(أُمُّ الْكِتابِ)**: أنه كتاب الأمورِ المجزومَةِ التي قدْ سَبَقَ القضاء فيها بمَا هو كائنٌ، وسبق ألاَّ تبدَّل ويبقَى المحْوُ والتثبيت في الأمور التي قد سَبَقَ في القضاء أنْ تبدَّل وتمحَى وتُثْبَتَ"[150].

<u>القول الثالث: إن أم الكتاب هو علم الله تعالى، فإنه تعالى عالمٌ بجميع المعلومات من الموجودات والمعدومات وإن تغيرت، إلا أنَّ علم الله تعالى بها باقٍ مُنزَّه عن التغير.</u>

ذكره الرازي[151]، والعز بن عبد السلام[152]، والقرطبي[153]، وابن عادل الحنبلي[154]، والمراغي قائلاً: "**(وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتابِ)** هو علم الله، وجميع ما يكتب في صحف الملائكة لا يقع حيثما يقع إلا موافقًا لما يثبت فيه فهو أمّ لذلك، فكأنه قيل يمحو ما يشاء محوه ويثبت ما يشاء وهو ثابت عنده في علمه الأزلي الذي لا يكون شيء إلا وفق ما فيه"[155].

وهذا القول قد لا يتعارض مع القول السابق؛ إذ إنه من علم الله تعالى، فلا تعارض، ولكن لا يوجد دليل من المنقول يدعم صحة هذا الرأي، وهذا لا يعني أن الرأي غير محتمل للصواب، إلا أن بعضًا ممن ذهب إلى هذا الرأي دعّم رأيه بقوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾[الأنعام: 59] مستدلاً باستعمال القرآن للفظ الكتاب بمعنى العلم في سياق آخر[156].

وقد أحسنَ ابن عاشور حينَ ربط بين هذه الآية والآية السابقة فقال: "و**(أُمُّ الْكِتابِ)** لا محالة شيء مضاف إلى الكتاب الذي ذكر في قوله: **(لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ)**. فإن طريقة إعادة النكرة بحرف التعريف أن تكون المعادة عين الأولى بأن يجعل التعريف تعريف العهد؛ أي: وعنده أم ذلك الكتاب، وهو كتاب الأجل. فكلمة (أم) مستعملة مجازًا فيما يشبه الأم في كونها أصلاً لما تضاف إليه (أم)؛ لأن الأم يتولد منها المولود فكثر إطلاق (أم) الشيء على أصله، فالأم هنا مراد به ما هو أصل للمحو والإثبات اللذين هما من مظاهر قوله: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾[الرعد: 38]، أي: لما محو، وإثبات المشيئات مظاهر له وصادرة عنه، فأم الكتاب هو علم الله تعالى بما سيريد محوه وما سيريد إثباته كما تقدم. والعندية عندية الاستئثار بالعلم وما يتصرف عنه؛ أي: وفي ملكه وعلمه أم الكتاب لا يطلع عليها أحد. ولكن الناس يرون مظاهرها دون اطلاعٍ على مدى ثبات تلك المظاهر وزوالها؛ أي: أن الله المتصرف بتعيين الآجال والمواقيت، فجعل لكل أجل حدًّا معينًا، فيكون أصل الكتاب على هذا التفسير بمعنى كله وقاعدته"[157].

<u>القول الرابع: أم الكتاب: الذكر.</u>

ذكره الطبري[158]، والماوردي[159]، والعز بن عبد السلام[160].

دليل هذا القول عند قائليه:

ما أخرجه الإمام الطبري عن ابن عباس أنه قال: "(وعنده أم الكتاب) الذكر"[161].

وقد ذكرنا فيما تقدم أنّ الروايات المنسوبة لابن عباس في هذه الآية تعتورها إشكالات عدة، فلم نجد رواية صحيحة لابن عباس في تفسير الآية الكريمة، وهذا القول بحد ذاته قد لا يعد دليلاً ونصاً في تفسير الآية، ولكن على فرض صحته، فقد يكون قد استدل ابن عباس بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾[الأنبياء: 105] على اعتبار أن

الذكر هو اللوح المحفوظ، فيكون بذلك موافقاً للقول الأول من أن المقصود بأم الكتاب اللوح المحفوظ، فلا تعارض.

القول الخامس: عنده الذي يعارض به كتب الملائكة.

ذكره الماتريدي[162]، والرازي بمعناه[163]، ولم يصرح أحد بدليل على صحة هذا القول، ولم يصرحوا أهو اللوح المحفوظ أم ماذا.

القول السادس: أُم الكتاب الذي يستنسخ منه الكتب التي أنزلت على الأنبياء والرسل؛ وهو في اللوح المحفوظ.

وممن ذكره الماتريدي[164]، ولم يصرح بدليل على صحة هذا القول، وهو قريبٌ من قول من قال إنه اللوح المحفوظ.

القول السادس: القضاء المبرم الذي لا زيادة فيه ولا نقصان. وهذا موجود في اللوح المحفوظ.

وممن ذهب إلى هذا التستري[165]، ولعل أصحاب هذا القول اعتمدوا على أن الكتاب كتابان، وهذه الدعوى غير مدعمة بدليل.

القول السابع: جملة ذلك عنده في أم الكتاب، ما ينسخ، وما لا ينسخ. وهو اللوح المحفوظ.

وهو قول قتادة، وابن زيد وابن جريج، وعامة المفسرين، وهو شاهد لجواز النسخ في القرآن[166].

ومن أخذ بهذا القول اعتمد على أن المقصود من الجزء الأول من الآية أن الله ينسخ ما يشاء ويثبت ما يشاء وعنده اللوح المحفوظ الذي فيه ما نسخ وما لم ينسخ، فقد رأى هؤلاء المقصود بأم الكتاب هنا اللوح المحفوظ.

ويمكن إجمال الآراء السابقة في ثلاث اتجاهات:

الأول: ذهب إلى أن أم الكتاب علمُ الله تعالى القديم أو اللوح المحفوظ الذي فيه علم الله تعالى.

الثاني: ذهب إلى أن أم الكتاب في اللوح المحفوظ.

والثالث: ذهب إلى أن أم الكتاب الحلال والحرام.

المبحث الثاني:

موطن الخلاف وأسباب الاختلاف في تفسير الآية، والراجح من الأقوال.

المطلب الأول: موطن الخلاف وأسباب الاختلاف في تفسير الآية.

أولاً: موطن الخلاف وأسباب الاختلاف في تفسير قوله تعالى: (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ).

إذا تأملنا الأقوال التفسيرية المذكورة، وأدلة هذه الأقوال، وإذا نظرنا إلى الكتب التي أُفردت للحديث عن أسباب الاختلاف بين المفسرين، نجدُ أن الخلافَ في هذه الآية الكريمة مُنصبٌ على تحديد الشيءِ الذي يُمحى والشيء الذي يُثبت، فذهبوا فيها مذاهب متعددة، واختلفوا، فهذا موطن الخلاف، ويرجع اختلافهم إلى سببين:

أحدهما: الإجمال والعموم في الآية الكريمة: فذكر سبحانهُ أنه يمحو **(ما** يشاء ويثبت)، فأجمل اللفظ فاحتمل دلالات متعددة. والاختلاف بسبب الإجمال كثير، حيثُ يرد اللفظ مجملاً، ويحتاجُ إلى بيان وتفصيل، وهذا الإجمالُ في الآية قد يرد بيانه في آية أخرى، أو في السنة النبوية فيصار إليه حينئذ، أو يبقى بيانه للاجتهاد، فيقع فيه الاختلاف[167]، تماماً

كما في هذه؛ فلفظ (ما) الموصـولة دالة على العموم، وهذا أدى بالمفسـرين إلى الاختلاف فيما يقع فيه المحو والإثبات؛ أي: مجال المحو والإثبات[168].

وثانيهما: إغفال السـياق[169]: فإغفال عددٍ من المفسـرين لسـياق الآية، أدى إلى كل هذه الآراء المختلفة، فلو نظروا إلى السياق لتقلصـت دائرة الاختلاف وقَلَّت الاحتمالات، فتنحصـر الخيارات ويتحدد المراد، إلا أن أخذ الآية ونزعها من سياقها يُوقع في التجزيئية وعدم الحكم بصورة متكاملة سليمة، وهذا ما لوحظ في كثير من الآراء التي فسرت المحو والإثبات بصورة لا تتلاءم وسياق الآية الكريمة.

على أن الاختلاف بين بعض الآراء اختلاف تنوع يمكن الجمع بينها، ومنها ما لا يُمكن الجمع بينها، وأبرز أسـباب الاختلاف ما تمت الإشـارة إليه، من إجمالٍ للفظ أو عمومه، وإغفال للسـياق وهذا أدى ببعض المفسـرين أن يفسـروا الآية بحديثٍ مشترك مع الآية في بعض التفاصيل إلا أن وجه الاستدلال به لا يصح؛ إذ إنه ليس نصاً في تفسير الآية، ولم يرد هذا الحديث كتفسير لتلك الآية الكريمة، فكان الأمر محضَ اجتهاد وفيه نظرٌ.

ثانياً: موطن الخلاف وأسباب الاختلاف في قوله تعالى: (وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ).

يكمن موطن الخلاف هنا في تحديد ماهية (أم الكتاب)، كما ظهر من تعدد الأقوال فيها، والاختلاف في المعنى المراد من هذه الجملة القرآنية يرجع إلى سببين:

أحدهما: عدم ورود حديث نبوي صـريح صـحيح يحدد المقصـود بأم الكتاب في هذه الآية تحديداً، فخضـع الأمر لاجتهاد الصـحابة والتابعين ومن بعدهم، فتارة هو الحلال والحرام وتارةً هو الكتاب الذي لا يمحى منه شـيء ولا يتغير وتارة هو اللوح المحفوظ، وتارة هو علمُ الله في اللوح المحفوظ. وإذا أردنا أن نرجح، فهو اللوح المحفوظ وأصـل الكتاب وجملته كونه منسـوب لابن عباس.

وثانيهما: إغفال دلالة استعمال القرآن الكريم لهذا المركّب؛ (أم الكتاب): فقد ورد هذا التركيبُ في القرآن الكريم ثلاث مرات، مرة في سـورة آل عمران: 7، ومرة في سـورة الزخرف: 4، والثالثة هنا في الرعد: 39، واسـتعمال المركب في سـورة الزخرف قريبٌ وموضّـحٌ لدلالة اسـتعماله في سـورة الرعد، ففي الزخرف قال تعالى: **﴿حم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾**[الزخرف: 1-4]، فدل أن القرآن الكريم موجود عند الله في أم الكتاب، وإذا نظرنا إلى سـورة البروج نجد آية مصرحةً أن القرآن الكريم موجود في اللوح المحفوظ، فقال تعالى: **﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي تَكْذِيبٍ، وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحِيطٌ، بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ، فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾**[البروج: 19-22]، فبالجمعِ بين الآيتين، نجدُ أن أم الكتاب واللوح المحفوظ شـيء واحد مشترك. وفي التعبير عنه بأم الكتاب تارة وباللوح المحفوظ تارة دلالات مقصودة، ليس هنا محل بحثها.

أما استعمال المركب في سورة آل عمران، فمختلفٌ قليلاً، فهو حديثٌ عن الآيات المحكمات والمتشابهات، وأن المحكمات، هن أم الكتاب، والكتاب هنا مقصود به القرآن الكريم، فالمحكمات أصله وجملته؛ أي: القرآن الكريم لا اللوح المحفوظ، فاستعمالها هُنا يختلف عن استعمالها في الآيتين السابقتين لاختلاف سياقها، والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: الراجح من الأقوال في معنى الآية.

أولاً: الراجح من الأقوال في معنى قوله: (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ) ودليله.

بعد الاطلاع على الأقوال التفسيرية في هذه الجملة القرآنية الكريمة، ومناقشة أدلتها، نجدُ أن الرأي الأقرب إلى الصواب، هو: قول من قال إن المقصود به نسخُ الشرائع، وفق ما تقتضيه حكمة الله، وكلّ ذلك مقدر في علمه الأزلي المسبق، ومما يُستأنس به كدليل لهذا الترجيح:

قاعدة: إدخالُ الكلام في معاني ما قبله وما بعده أولى من الخروج به عنهما، إلا بدليلٍ يجب التسليم له. فإذا تنازعت الأقوال في تفسير آية، فإن القول الذي يتلاءم مع السياق هو الذي يُحمل التفسيرُ عليه؛ لأنه أوفق للنظم وأليقُ بالسياق ما لم يرد دليلٌ يمنع من هذا التفسير أو يصحح غيره[170].

وبناءً على هذه القاعدة، ننقل قول القاسمي –رحمه الله– فلعلَّه يتضمن القول الفصل في المسألة، حيث قال ما نصه:

"إنّ ما يستدل به الكثير من الآيات لمطلب ما، أن يدقق النظر فيه تدقيقا زائدا، فقد يكون سياق الآية لأمر لا يحتمل غيره، ويظنّ ظانّ أنه يستدل بها في بحث آخر، وقد يؤكده ما يراه من إطباق كثير من أرباب التصانيف على ذلك، وإنما المدار على فهم الأسلوب والسياق والسباق. خُذ لك مثلاً قوله تعالى: **﴿يَمْحُوا اللَّهُ ما يَشاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتابِ﴾** فكم ترى من يستدل بها على العلم المعلّق، ومحو ما في اللوح الذي يسمونه (لوح المحو والإثبات) ويوردون من الإشكالات والأجوبة ما لا يجد الواقف عليه مقنعا ولا مطمئنًا. مع أنّ هذه الآية، لو تمعّن فيها القارئ، لعلم أنها في معنى غير ما يتوهمون؛ وذلك أنهم كانوا يقترحون على رسول الله ﷺ في أوائل البعثة، أن يأتي بآية كآية موسى وعيسى. توهما أن ذلك هو أقصى ما يدل على نبوة النبيّ في كل زمان ومكان فأعلمهم الله تعالى أنّ دور تلك الآيات الحسّيّة انقضى دورها وذهب عصرها. وقد استعدّ البشر للتنبّه إلى الآية العقلية وهي آية الاعتبار والتبصّر. وإن تلك الآيات محيت كما محي عصرها. وقد أثبت تعالى غيرها ممّا هو أجلى وأوضح وأدلّ على الدعوة. وهو قوله تعالى قبلها: **﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ * يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾**[الرعد: 38، 39]"[171].

ثانياً: الراجح من الأقوال في معنى قوله: (وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ) وأدلته.

بعد الاطلاع على الأقوال التفسيرية في هذه الجملة القرآنية الكريمة، ومناقشة أدلتها، نجدُ أن الرأي الأقرب إلى الصواب، هو: أن المقصود بأم الكتاب اللوح المحفوظ وهو داخلٌ في علم الله تعالى بلا شكّ، ومما يُستأنس به كدليل لهذا الترجيح:

أولاً: الاستعمال القرآني لهذا المركب، وهو ما تقدم الحديث عنه ذكر سبب اختلاف المفسرين في هذه الجملة القرآنية.

ثانيًا: اللغة: فقول الله تعالى: **﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾** يعني: أصل كلّ شيء، والعرب تقول لأصل الشيء أم، فهو شيءٌ عند الله، فيه أصل كل شيء، وبما أن المحو والإثبات مقصود به محو الشرائع، فأم الكتاب هُنا هي أصلُ الشرائع وهي موجودة في اللوح المحفوظ. قال الراغب: "أم الكتاب: اللوح المحفوظ وذلك لكون العلوم كلها منسوبة إليه ومتولّدة منه"[172]. وقيل لمكة أم القرى؛ لأنها أول الأرض وأصلها، ومنها دُحِيَت[173].

ثالثًا: ما ورد صحيح البخاري عن قتادة، أن المقصود بأم الكتاب: جملة الكتاب وأصله[174]، وأصلُ الكتب السماوية والقرآن من اللوح المحفوظ كما أشير سابقاً، فيكون المقصود بأم الكتاب اللوح المحفوظ. وهذا ربما يعد شاهدا لغوياً أكثر من كونه أثراً، إلا أن قول التابعي في اللغة يعد حجة ودليلاً؛ لأنهم الأقرب إلى عصر الاحتجاج اللغوي.

الخاتمة.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، فبعد أن منَّ الله علينا بإتمام هذه الدراسة، نذكر النتائج والتوصيات، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: النتائج: ويمكن إيجازها في النقاط الموجزة الآتية:

1- أبرز أسباب اختلاف المفسرين في الآية الكريمة، راجعٌ إلى عمومها وإجمالها وإغفال سياقها، فأدى إلى اختلاف الأقوال التفسيرية وتعددها.

2- الأقوال التفسيرية المختلفة في الآية الكريمة، منها ما يمكن الجمعُ بينه؛ كونه تمثيلاً لما يمحى ويُثبت، ومنها ما لا يُمكن الجمعُ بينهُ.

3- كثيرٌ من الأدلة التي اعتبرها المفسرون عاضدة لآرائهم، تبيّن أن وجه الاستدلال بها غير دقيق، كما أنها لم ترد كونها نصاً في تفسير الآية الكريمة، وجزءٌ منها لم تثبت صحته.

4- تمّ اعتمادُ السياقِ كمرجح أقوى وقرينة رئيسة في إثبات الرأي الراجح، رغم احتمال بعض الأقوال الأخرى وصحتها في ذاتها.

5- غلبَ اعتماد نسبة كبيرة المفسرين في تفسير هذه الآية الكريمة على الأثر، ونادرٌ جداً تعرضهم لتصحيح أو تضعيف الروايات المعروضة كأدلة على القول التفسيري، وهذا انعكس بدوره على اعتمادية وموثوقية نسبة كبيرة من الأقوال الواردة في الآية الكريمة.

ثانيًا: التوصيات:

يوصي الباحثان بالاهتمام بالدراسات التفسيرية المقارنة للآيات القرآنية التي اختلف فيها بين أئمة التفسير؛ لأهمية هذا النوع من الدراسات ودوره في الكشف عن الآراء المتعددة وبيان مواطن الخلاف وأسبابها، ولما فيها من التعرض لمنهجيات الترجيح بين الأقوال وتعليلها ومناقشة أدلتها.

وآخر دعواهم أن الحمد لله ربِّ العالمين.

الهوامش.

(1) يُنظر: محمد الطاهر بن عاشور، (ت 1393هـ)، **التحرير والتنوير**، تونس، الدار التونسية للنشر، 1984هـ، ج13، ص75.

(2) يُنظر: محمد بن عبد الله الزركشي، (ت 794هـ)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، 1376هـ/1957م، ط1، ج1، ص188.

(3) يُنظر: جلال الدين السيوطي، (ت 911هـ)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/ 1974م، ج1، ص48.

(4) يُنظر: ردة الله الطلحي، **دلالة السياق**، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 1423هـ، ط1، ص114+115.

(5) عبد الرحمن بن ناصر السعدي، (ت 1376هـ)، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، تحقيق: عبد الرحمن اللويحق، مؤسسة الرسالة، 1420هـ/2000م، ط1، ج1، ص419.

(6) محمد شفاعترباني، **المكي والمدني**، بلا دار نشر، بلا تاريخ، ص10. ويُنظر: نخبة من علماء التفسير وعلوم القرآن، **التفسير الموضوعي لسور القرآن الكريم**، جامعة الشارقة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، 1431هـ/2010م، ج3، ص563.

(7) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج13، ص76+77.

(8) عبد الله بن مسلم بن قتيبة، (ت 276هـ)، **غريب القرآن**، تحقيق: سعيد اللحام، بلا دار نشر، بلا تاريخ، ج1، ص196.

(9) محمد بن جرير الطبري، (ت 310هـ)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، 1420هـ/ 2000م، ط1، ج16، ص485.

(10) أبو منصور الماتريدي، (ت 333هـ)، **تأويلات أهل السنة**، تحقيق: د. مجدي باسلوم، بيروت، دار الكتب العلمية، 1426هـ/ 2005م، ط1، ج6، ص352.

(11) أبو إسحاق الثعلبي، (ت 427هـ)، **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1422هـ/2002م، ط1، ج5، ص298.

(12) علي بن محمد الماوردي، (ت 450هـ)، **النكت والعيون**، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، بيروت، دار الكتب العلمية، ج3، ص118.

(13) الحسين بن مسعود البغوي، (ت 510هـ)، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1420هـ، ط1، ج3، ص26.

(14) محمود بن عمرو الزمخشري، (ت 538هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، بيروت، دار الكتاب العربي، 1407هـ، ط3، ج2، ص534.

(15) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، (ت 597هـ)، **زاد المسير في علم التفسير**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار الكتاب العربي، 1422هـ، ط1، ج2، ص500.

(16) عز الدين بن عبد السلام، (ت 660هـ)، **تفسير القرآن**، تحقيق: عبد الله الوهبي، بيروت، دار ابن حزم، 1416هـ/1996م، ط1، ج2، ص156.

(17) عبد الله بن عمر البيضاوي، (ت 685هـ)، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، تحقيق: محمد المرعشلي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1418هـ، ط1، ج3، ص190.

(18) أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، (ت 745هـ)، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي جميل، بيروت، دار الفكر، 1420هـ، ج6، ص397.

(19) إبراهيم بن عمر البقاعي، (ت 885هـ)، **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، ج10، ص361.

(20) أبو السعود العمادي، (ت 982هـ)، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج5، ص27.

(21) محمود بن عبد الله الآلوسي، (ت 1270هـ)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق: علي عطية، بيروت، دار الكتب العلمية، 1415هـ، ط1، ج7، ص160.

(22) الطبري، **جامع البيان**، ج16، ص485.

(23) تبيَّن من خلال الرجوع إلى كتاب (تفسير ابن عباس ومروياته في التفسير من كتب السنة) عدم وجود هذه الرواية ولا غيرها من الروايات المنسوبة لابن عباس في تفسيره لهذه الآية. يُنظر: الحميدي، عبد العزيز بن عبد الله، **تفسير ابن عباس ومروياته في التفسير من كتب السنة**، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ص503.

(24) يُنظر: أبو بكر عبد الرزاق الصنعاني، (ت 211هـ)، **تفسير عبد الرزاق**، تحقيق: محمود عبده، بيروت، دار الكتب العلمية، 1419هـ،

ط1، ج2، ص237+239.

(25) أبو بكر أحمد البيهقي، (ت 458هـ)، **الأسماء والصفات للبيهقي**، تحقيق: عبد الله الحاشدي، جدة، مكتبة السوادي، 1413هـ/1993م، ط1، ج1، ص381.

(26) أبو بكر أحمد البيهقي، (ت 458هـ)، **القضاء والقدر**، تحقيق: محمد آل عامر، الرياض، مكتبة العبيكان، 1421هـ/2000م، ط1، ج1، ص214- 217.

(27) ابن قتيبة، **غريب القرآن**، ج1، ص196. أخرجه الطبري في "جامع البيان" 16/ 487، وابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم كما في "الدر المنثور" للسيوطي، 122/4، وذكره عنه السمرقندي في "بحر العلوم"، 196/2. ولم نقف على حكم للرواية.

(28) التستري، سهل بن عبد الله (ت 283هـ)، **تفسير التستري**، تحقيق: محمد عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، 1423هـ، ط1، ج1، ص85.

(29) إسماعيل بن عمر بن كثير (ت 774هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، 1420هـ/1999م، ط2، ج4، ص469.

(30) السعدي، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، ص419.

(31) الطبري، **جامع البيان**، ج16، ص477-479.

(32) الماتريدي، **تأويلات أهل السنة**، ج6، ص352.

(33) الماوردي، **النكت والعيون**، ج3، ص117.

(34) يُنظر: أبو المظفر منصور السمعاني، (ت 489هـ)، **تفسير القرآن**، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، الرياض، دار الوطن، 1418هـ-1997م، ط1، ج3، ص99.

(35) البغوي، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، ج3، ص26.

(36) أبو القاسم محمود النيسابوري، (ت 550هـ)، **إيجاز البيان عن معاني القرآن**، تحقيق: حنيف بن حسن القاسمي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1415هـ، ط1، ج1، ص457.

(37) ابن الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، ج2، ص500

(38) عز الدين بن عبد السلام، **تفسير القرآن**، ج2، ص156.

(39) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط في التفسير**، ج6، ص397.

(40) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، (ت 911هـ)، **الدر المنثور**، بيروت، دار الفكر، ج4، ص659.

(41) السمعاني، **تفسير القرآن**، ج3، ص99، يُنظر: صحيح الإمام مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج4، ص2038، كتاب القدر، بَابُ كَيْفِيَّةِ خَلْقِ الْآدَمِيِّ فِي بَطْنِ أُمِّهِ وَكِتَابَةِ رِزْقِهِ وَأَجَلِهِ وَعَمَلِهِ وَشَقَاوَتِهِ وَسَعَادَتِهِ، ح: 2646.

(42) الطبري، **جامع البيان**، ج16، ص480.

(43) مكي بن أبي طالب القيسي، (ت 437هـ)، **الهداية إلى بلوغ النهاية**، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1429هـ/2008م، ط1، ج5، ص3753.

(44) الماوردي، **النكت والعيون**، ج3، ص117.

(45) فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت 606هـ)، **مفاتيح الغيب**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1420هـ، ط3، ج19، ص52.

(46) عز الدين بن عبد السلام، **تفسير القرآن**، ج2، ص156.

(47) فخر الدين الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج19، ص52.

(48) أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي، **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، جدة، دار التفسير، 1436هـ/2015م، ط1، ج15، ص323.

(49) علي بن أبي بكر الهيثمي (ت 807هـ)، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، تحقيق: حسام الدين القدسي، القاهرة، مكتبة القدسي، 1414هـ/1994م، ج10، ص155. ويُنظر: أحمد بن عمرو البزار، (ت 292هـ)، **مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار**، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من 1 إلى 9)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من 10 إلى 17)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء 18)، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م)، ط1، ج10، ص17. يُنظر: ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، (ت 311هـ)، **كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب** ﷻ، تحقيق: عبد العزيز ابن إبراهيم الشهوان، الرياض، مكتبة الرشد، 1414هـ/1994م، ط5، ج1، ص322.

(50) يُنظر: علي بن عمر الدارقطني (ت 385هـ)، **كتاب النزول**، تحقيق: علي بن محمد الفقيهي، 1403هـ/1983م، ط1، ج1، ص151.

(51) محمد بن عمرو العقيلي، (ت 322هـ)، **الضعفاء الكبير**، تحقيق: عبد العطي قلعجي، بيروت، دار المكتبة العلمية، 1404هـ/1984م، ط1، ج2، ص93.

(52) الطبري، **جامع البيان**، ج16، ص480.

(53) الطبري، **جامع البيان**، ج16، ص481.

(54) البقاعي، **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، ج10، ص362+363.

(55) الطبري، **جامع البيان**، ج16، ص481.

(56) يُنظر: البخاري، محمد بن إسماعيل، (ت 256هـ)، **التاريخ الكبير**، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، ج7، ص63.

(57) يُنظر: آل عيسى، عبد السلام بن محسن، **دراسة نقدية في المرويات الواردة في شخصية عمر بن الخطاب وسياسته الإدارية** ﷺ، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1423هـ/2002م، ج1، ص178.

(58) البيضاوي، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، ج3، ص190.

(59) الطبري، **جامع البيان**، ج16، ص486.

(60) الماوردي، **النكت والعيون**، ج3، ص118.

(61) البغوي، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، ج3، ص27.

(62) الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ج2، ص534.

(63) ابن الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، ج2، ص500

(64) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط في التفسير**، ج6، ص398.

(65) أحمد بن محمد بن عجيبة، (ت 1224هـ)، **البحر المديد في تفسير القرآن المجيد**، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، حسن عباس زكي، القاهرة، بلا دار نشر، 1419هـ، ج3، ص35.

(66) الطبري، **جامع البيان**، ج16، ص486.

(67) الطبري، **جامع البيان**، ج16، ص487.

(68) يُنظر: الماتريدي، **تأويلات أهل السنة**، ج6، ص353.

(69) الماوردي، **النكت والعيون**، ج3، ص118.

(70) البغوي، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، ج3، ص27.

(71) الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ج2، ص534.

(72) ابن الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، ج2، ص500.

(73) الماتريدي، **تأويلات أهل السنة**، ج6، ص353.

(74) أبو الليث نصر السمرقندي، (ت 373هـ)، **بحر العلوم**، بلا دار نشر، ج2، ص231.

(75) الماوردي، **النكت والعيون**، ج3، ص118.

(76) البغوي، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، ج3، ص26.

(77) الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ج2، ص534.

(78) النيسابوري، **إيجاز البيان عن معاني القرآن**، ج1، ص457.

(79) ابن الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، ج2، ص500

(80) فخر الدين الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج19، ص51.

(81) محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، (ت 817هـ)، **تنوير المقباس من تفسير ابن عباس**، ينسب: لعبد الله بن عباس -رضي الله عنهما- (ت 68هـ)، لبنان، دار الكتب العلمية، ص210.

(82) السمرقندي، **بحر العلوم**، ج2، ص231.

(83) السمرقندي، **بحر العلوم**، ج2، ص231.

(84) فخر الدين الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج19، ص51.

(85) يُنظر: البزار، **مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار**، ج18، ص119.

(86) محمد بن عيسى الترمذي، (ت 279هـ، **سنن الترمذي**، تحقيق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ 4، 5)، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1395هـ/ 1975م، ج4، ص448. رواه الترمذي وقيل فيه: حديثٌ حسنٌ غريب.

(87) يُنظر: صهيب عبد الجبار، **الجامع الصحيح للسنن والمسانيد**، 2014م، ج3، ص470.

(88) الماتريدي، **تأويلات أهل السنة**، ج6، ص352.

(89) عبد الكريم بن هوازن القشيري، (ت 465هـ)، **لطائف الإشارات**، تحقيق: إبراهيم البسيوني، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، ج2، ص234.

(90) عبد الحق بن غالب بن عطية، (ت 542هـ)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت، دار الكتب العلمية، 1422هـ، ط1، ج3، ص317.

(91) يُنظر: القشيري، **لطائف الإشارات**، ج2، ص234.

(92) عبد الرحمن بن محمد الثعالبي، (ت 875هـ)، **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**، تحقيق: محمد علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1418هـ، ط1، ج3، ص372.

(93) السمرقندي، **بحر العلوم**، ج2، ص231.

(94) الثعلبي، **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، ج5، ص298.

(95) يُنظر: الرأي السادس، **هذا البحث**، ص11.

(96) الثعلبي، **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، ج5، ص298.

(97) فخر الدين الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج19، ص51.

(98) محمد بن أحمد القرطبي، (ت 671هـ)، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، القاهرة، دار الكتب المصرية، 1384هـ/1964م، ط2، ج9، ص332.

(99) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط في التفسير**، ج6، ص398.

(100) فخر الدين الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج19، ص51.

(101) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج9، ص332.

(102) السمرقندي، **بحر العلوم**، ج2، ص231.

(103) فخر الدين الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج19، ص50.

(104) محمد جمال الدين القاسمي، (ت 1332هـ)، **محاسن التأويل**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، 1418هـ، ط1، ج6، ص291.

(105) محمد بن أحمد أبو زهرة، (ت 1394هـ)، **زهرة التفاسير**، دار الفكر العربي، ج8، ص3967.

(106) إبراهيم القطان، (ت 1404هـ)، **تيسير التفسير**، بلا دار نشر، ج2، ص282.

(107) محمد عزت دروزة، **التفسير الحديث**، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، 1383هـ، ج5، ص553+554.

(108) لجنة من علماء الأزهر، **المنتخب في تفسير القرآن الكريم**، مصر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، طبع مؤسسة الأهرام، 1416هـ-1995م، ط18، ج1، ص361.

(109) فخر الدين الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج19، ص50.

(110) أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، (ت 468هـ)، **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: صفوان داوودي، بيروت، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، 1415هـ، ط1، ج1، ص575.

(111) ابن عطية، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ج3، ص317.

(112) ابن الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، ج2، ص500.

(113) فخر الدين الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج19، ص51.

(114) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج9، ص329.

(115) أبو السعود، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، ج5، ص27.

(116) محمد بن علي الشوكاني، (ت 1250هـ)، **فتح القدير**، دمشق، دار ابن كثير، بيروت، دار الكلم الطيب، 1414هـ، ط1، ج3، ص105.

(117) محمد صديق خان القنوجي، (ت 1307هـ)، **فتحُ البيان في مقاصد القرآن**، عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: خادم العلم عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، بيروت، المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، 1412هـ/1992م، ج7، ص69.

(118) عبد الكريم الخطيب، (ت 1390هـ)، **التفسير القرآني للقرآن**، القاهرة، دار الفكر العربي، ج7، ص142.

(119) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج13، ص165.

(120) ابن عجيبة، **البحر المديد في تفسير القرآن المجيد**، ج3، ص35.

(121) ابن عجيبة، **البحر المديد في تفسير القرآن المجيد**، ج3، ص35. رواه الترمذي، وقال: حديثٌ حسنٌ غريب.

(122) الشوكاني، **فتح القدير**، ج3، ص106.

(123) الطبري، **جامع البيان**، ج16، ص490.

(124) الماوردي، **النكت والعيون**، ج3، ص118.

(125) عز الدين بن عبد السلام، **تفسير القرآن**، ج2، ص156.

(126) الطبري، **جامع البيان**، ج16، ص490.

(127) عبد الله بن أحمد النسفي، (ت 710هـ)، **تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)**، تحقيق: يوسف علي بديوي، بيروت، دار الكلم الطيب، 1419هـ/1998م، ط1، ج2، ص158.

(128) يُنظر: الطبري، **جامع البيان**، ج16، ص490.

(129) يُنظر: السمرقندي، **بحر العلوم**، ج2، ص231.

(130) الماوردي، **النكت والعيون**، ج3، ص118.

(131) القشيري، **لطائف الإشارات**، ج2، ص236.

(132) الواحدي، **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ج1، ص575.

(133) الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ج2، ص534.

(134) ابن الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، ج2، ص500+501.

(135) فخر الدين الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج19، ص52.

(136) عز الدين بن عبدالسلام، **تفسير القرآن**، ج2، ص156.

(137) محمد بن جزي الكلبي، (ت 741هـ)، **التسهيل لعلوم التنزيل**، تحقيق: عبد الله الخالدي، بيروت، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، 1416هـ، ط1، ج1، ص407.

(138) أبو السعود، **إرشاد العقل السليم**، ج5، ص27.

(139) ابن عجيبة، **البحر المديد**، ج3، ص35.

(140) السعدي، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، ص419.

(141) إبراهيم بن إسماعيل الأبياري (ت 1414هـ)، **الموسوعة القرآنية**، مؤسسة سجل العرب، 1405هـ، ج10، ص160.

(142) محمد سيد طنطاوي، **التفسير الوسيط للقرآن الكريم**، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م، ط1، ج7، ص494.

(143) نخبة من أساتذة التفسير، **التفسير الميسر**، السعودية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1430هـ/2009م، ط2، ج1، ص254.

(144) لجنة من علماء الأزهر، **المنتخب في تفسير القرآن الكريم**، ج1، ص361.

(145) وهبة بن مصطفى الزحيلي، **التفسير الوسيط**، دمشق، دار الفكر، 1422هـ، ط1، ج2، ص1175.

(146) فخر الدين الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج19، ص52.

(147) يُنظر: محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ)، **الجامع المسند الصحيح**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، كتب بدء الخلق، بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: **﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾**[الروم:

27]، ح: 3191، 1422هـ، ط1، ج4، ص105.

(148) الطبري، **جامع البيان**، ج16، ص490.

(149) الطبري، **جامع البيان**، ج16، ص491+492.

(150) الثعالبي، **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**، ج3، ص372.

(151) فخر الدين الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج19، ص52.

(152) عز الدين بن عبدالسلام، **تفسير القرآن**، ج2، ص156.

(153) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج9، ص333.

(154) عمر بن علي بن عادل الحنبلي، (ت 775هـ)، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1419هـ/1998م، ط1، ج11، ص322.

(155) أحمد بن مصطفى المراغي، (ت 1371هـ)، **تفسير المراغي**، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1946م، ط1، ج13، ص116.

(156) يُنظر: الخطيب، **التفسير القرآني للقرآن**، ج7، ص142.

(157) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج13، ص168.

(158) الطبري، **جامع البيان**، ج16، ص491. وقال الطبري: لا أدري فيه ابن جريج أم لا.

(159) الماوردي، **النكت والعيون**، ج3، ص118.

(160) عز الدين بن عبدالسلام، **تفسير القرآن**، ص156.

(161) الطبري، **جامع البيان**، ج16، ص491.

(162) الماتريدي، **(تأويلات أهل السنة)**، ج6، ص353.

(163) فخر الدين الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج19، ص52.

(164) الماتريدي، **(تأويلات أهل السنة)**، ج6، ص353.

(165) التستري، **تفسير التستري**، ج1، ص85.

(166) مكي بن أبي طالب، **الهداية إلى بلوغ النهاية**، ج5، ص3754.

(167) يُنظر: محمد بن عبد الرحمن الشايع، **أسباب اختلاف المفسرين**، السعودية، مكتبة العبيكان، 1416هـ/1995م، ط1، ص68.

(168) يُنظر: سعود بن عبد الله الفنيسان، **اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره**، الرياض، دار إشبيليا، 1418/1997م، ط1، ص261.

(169) يُنظر: الشايع، **أسباب اختلاف المفسرين**، ص98.

(170) حسين بن علي الحربي، **مختصر قواعد الترجيح عند المفسرين**، الرياض، دار ابن الجوزي، 1429هـ، ط1، ص50.

(171) القاسمي، **محاسن التأويل**، ج6، ص291.

(172) الراغب الحسين بن محمد الأصفهاني، (ت 502هـ)، **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: صفوان الداودي، بيروت، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، 1412هـ، ط1، ج1، ص85.

(173) يُنظر: الحسين بن مسعود البغوي، (ت 516هـ)، **شرح السنة**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، دمشق، بيروت، المكتب الإسلامي، ط2، 1403هـ/ 1983م، ج3، ص48، الراغب الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن**، ج1، ص85.

(174) البخاري، **صـــــحيح البخاري**، بَابُ قَوْلِهِ: **﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ، قَالَ: إِنَّكُمْ مَاكِثُونَ﴾**[الزخرف: 77]، ح4819، ج6، ص130، وبَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: **﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾**[البروج: 22]، ج9، ص160.